

قال إن المهلة أمام لبنان لا تتعدى ستة أشهر

عون: الاقتراحات لنهوض الاقتصاد يجب تنفيذها



الرئيس ميشال عون مستقبلاً وفداً من منطقة عاليه أمس (الدالي ونهرا)

بيروت، الشرق الأوسط

أكد رئيس الجمهورية العماد ميشال عون أن الاقتراحات التي أقرت في الاجتماع الاقتصادي الموسع لبدء مسيرة النهوض الاقتصادي أول من أمس، يجب أن تأخذ طريقها إلى التنفيذ، مشدداً على أن الاختلاف السياسي يجب ألا يؤدي إلى خلاف جوهري على الحياة الاقتصادية من جديد.

وإلى جانب عون أمام وفد رابطة المختاريمية الاقتصادية والمالية لبنان، عن دعمه «المشاريع التي يطالب بها أبناء عاليه»، وشدد على «أهمية الحياة المشتركة في

العمل الذي قام به من أجل إزالة آثار الأزمات السلبية التي شهدتها المنطقة»، مطمئناً إلى أن «إقامته في قصر بيت الدين حققت أهدافها وشجعت الأهل والسكان على ارتداد مناطق الجبل».

وأكد أن «الأخطاء التاريخية الجسيمة التي حصلت لن تتكرر مجدداً، ويجب إزالة كل ما يعوق الحياة المشتركة وعمل الناس، وهذا مغزى السعي إلى إقامة أكاديمية الإنسان للثقافة والحوار» في لبنان التي من المرجح أن يكون مقرها في الدامور، فالسلام لا يقوم إلا بين الناس وليس على الورق».

وأوضح أن «الاختلاف السياسي يجب ألا يؤدي إلى خلاف جوهري على الوطن، خصوصاً بعدما «تمكنا من فرض استقرار أمني لاقى إشارات الجهات المحلية والدولية، ورشح الأمان، ومن غير المقبول المساس بالعيش المشترك لأنه لا أحد يمكنه الاستغناء عن الآخر، وبالتحديد في الجبل الذي يمثل القلب بين جناحي الساحل».

الحريري إلى باريس هذا الشهر للقاء ماكرون
فرنسا «مريحة بحدوث» حياّل تحرك لبنان لحل الأزمة المالية

بيروت، الشرق الأوسط

يزور رئيس الحكومة سعد الحريري العاصمة الفرنسية باريس في 20 سبتمبر (البلول) الحالي، حيث سيلتقي الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، بحسب ما علمته «الشرق الأوسط»، فيما بدأ أمس المبعوث الفرنسي المكلف بمتابعة مقررات مؤتمر «سيدرا»، بيار دوكان، زيارة إلى بيروت للقاء المسؤولين، والبحث في القضايا المتعلقة بالمؤتمر، وبموازاة 2020، والإصلاحات التي تتضمنها.

والتقى دوكان أمس وزير المالية علي حسن خليل، على أن يلتقي اليوم رئيس الحكومة سعد الحريري.

وعلمت «الشرق الأوسط» أن الموفد الفرنسي أبدي ارتباطاً خديراً حيال التحركات الرسمية لمواجهة الأزمة المالية المستفحلة، وشجع على تسريع المعالجات انطلاقاً من إنجاز مشروع الموازنة، وقرب عرضه

على مجلس النواب، وفقاً لما أبلغه وزير المال. كما اطلع على ملخص للبيانات المالية التي تم إرسالها وهي وكالات التصنيف الدولية، التي وتعتزم تحولاً جديداً في ضبط الأفاق، وتعزيز الواردات، والشروع بمكافحة التهريب الضريبي، والتهريب عبر المنافذ الشرعية وغير الشرعية، وكذلك لجهة تفعيل انتظام أعمال الجمارك ومهامهم في ضبط دخول البضائع إلى لبنان.

وأكد دوكان أن مهمته تتركز خصوصاً على مناقشة الخطط التي تتعلق بالمشاريع التي تم عرضها، ومدى تقدمها، واليات تمويلها. والشرعية، كذلك الأمر لجهة تفعيل لإرضاء الأسرة الدولية، بل لأنه من الضروري الالتزام بالمهل عند وضع التوقعات المتعلقة بالموازنة. إن مضمون الموازنة لا يزال قيد النقاش، ولا علاقة لزيارتي بالاجتماع الذي انعقد البارحة بين الرؤساء، فقد كان متفقا عليها من قبل».

ورأى دوكان أن «الهدف من الإسراع بالالتزام بالرزمة المحددة، لذلك من الضروري بالنسبة لحسن سير الاقتصاد اللبناني إظهار أنه يتم اتخاذ القرارات، فهذا يبعث الاطمئنان لدى الأسرة الدولية

الخارجية اللبنانية تطالب سفير تركيا بـ«تصحيح الخطأ» في حق عون

بيروت، الشرق الأوسط

ولفت البيان إلى أنه بناء على تعليمات وزير الخارجية والمغتربين جبران باسيل، استدعى مدير الشؤون السياسية والفصلية السفير غادي الخوري السفير التركي، طالباً منه «استيضاحاً حول هذا البيان وتصحيحاً واضحاً للخطأ من الجانب التركي، لتجنب سوء التفاهم حفاظاً على العلاقات الثنائية المميزة بين البلدين ومنعاً للإضرار بها».

وكان السجل قد بدأ بعد كلام رئيس الجمهورية ميشال عون في الذكرى الخوية الأولى لإعلان دولة لبنان الكبير، حيث قال إن «كل محاولات التحرش من النبر العثماني كانت تقابل بالعرف والقتل وإذكاء الفتن الطائفية، وإرهاب الدولة الذي مارسه العثمانيون على اللبنانيين خصوصاً خلال الحرب العالمية الأولى، وأودى بمئات الآلاف من الضحايا ما بين المجاعة والتجنيد والسخره».

وكان وزير المال علي حسن خليل قد كشف عن وجود 136 معبراً غير شرعي، معروفة بأسماء أشخاص أو نوع بضائع معينة، لافتاً إلى أن ظاهرة التهريب «تهدد اقتصاد البلد وتسهم في عجز المالية العامة وتقليص الواردات»، شاكياً من عدم القدرة على اتخاذ «خطوات حقيقية في اتجاه ضبطه».

في المقابل، أعلن وزير الدفاع إلياس بوعصب أن 90 في المائة من التهريب يحصل عبر المخابر الشرعية، و10 في المائة عبر المخابر غير الشرعية.

ونفى صاهر في حديثه لـ«الشرق الأوسط» وجود 136 معبراً غير شرعي، لافتاً إلى أن المخابر الأساسية التي كان يسجل عبرها انتقال الشاحنات

حالة طوارئ لتحسين مداخيل الخزينة ومنع ارتفاع العجز

خطة لبنان الاقتصادية تواجهها تحفظات على زيادة الضرائب

بيروت، يوسف دياب

استغفرت الدولة اللبنانية بكل قياداتها وأحزابها، لتجنب الانهيار الاقتصادي الذي يهدد البلاد، خصوصاً إذا مضت وكالات التصنيف الدولية بخفض التصنيف الائتماني للبنان، ووضعت القيادات السياسية نفسها أمام مهلة زمنية لا تتعدى الستة أشهر، لانتشال الوضع الاقتصادي من أزمتها، عبر إعلانها خطة طوارئ تستدعي اتخاذ قرارات صعبة ومؤلمة، في وقت سارت أطراف مشاركة في اللقاء الاقتصادي والمالي الذي عقد في قصر بعبدا يوم الإثنين وأولها «حزب الله»، إلى رفض بنود أساسية في الخطة لا سيما تلك المتعلقة برفض الضرائب، فيما حذرت مصادر متابعية من أن تطال الخطة الطبقة الفقيرة والمتوسطة وتستثنى الأثرياء».

ورغم أن اجتماع بعبدا الذي ضمّ رئيس الجمهورية ميشال عون ورئيس مجلس النواب نبيه بري ورئيس الحكومة سعد الحريري، ورؤساء الكتل النيابية ووزير المال علي حسن خليل وحاكم مصرف لبنان رياض سلامة، ولا يمكنه بصفة دستورية، ولا يمكنه اتخاذ قرارات، فإن رمزيتها تتمثل بتوفير الغطاء السياسي للقرارات التي ستخضعها الحكومة، أو الوافدين التي سيقومها مجلس النواب، ورأى الخبير المالي والاقتصادي الدكتور جاسم عجاقة، أنه «منذ

اتفاق الطائف في العام 1989 أصبح لبنان ملزماً بالتوافقات، إذ لا يمر قرار من دون أن توافق عليه كل الأطراف سواء الطوائف أو الأحزاب»، معتبراً أن أي ورقة إصلاحية تحتاج إلى غطاء سياسي.

ولفت عجاقة في تصريح لـ«الشرق الأوسط»، إلى أن لبنان «يعاني من مشكلتين أساسيتين، الأولى تكمن في التخطيط السياسي الذي يشل البلد، والثانية تتمثل بالفشل المحمي سياسياً، أصلاً بان «تعالج ورقة بعبدا هاتين المشكلتين، وإذا تم تنفيذ البنود الواردة فيها، فيمكن أن ننقل لبنان إلى برّ الأمان» رغم أن التجارب التاريخية مع الحكومات السابقة غير مشجعة».

وأوضح عجاقة أن الخطة «تتضمن رفع الضريبة على القيمة المضافة للمكاملات حتى 15 في المائة، وتجديد الرواتب والأجور لموظفي القطاع العام لمدة ثلاث سنوات، (أي عدم دفع جوائز ودرجات ترقيّة طيلة هذه المدة مع حفظ حقوق الموظفين وإعادة تسديدها بعد ثلاث سنوات)، ووضع حدّ أدنى وحدّ أقصى لسعر صفيحة البنزين، ورفع الضريبة على فوائد الحسابات المصرفية من 10 إلى 11 في المائة»، لافتاً إلى أن «أغلب الموجودين في اجتماع بعبدا عارضوا هذا الأمر، حتى أن النائب محمد رعد، رئيس كتلة نواب (حزب الله) خرج من الاجتماع وأعلن أن لا ضرائب يطمنّني أن هذا ما يحصل الآن».

ورداً على سؤال، قال دوكان: «إن سيدر لا يزال قائماً، إذ إنه لا يوجد بند بطلان أو نهاية. فقد التزمنا بإطار سيدر ببرنامج استثمار يمتد على 12 عاماً. لم نقل إن المؤتمر مؤقت، أو يمتد على مدار 4 أو 5 سنوات. هذه هي المرحلة الأولى من برنامج الإنفاق الاستثماري، لذا لم نقل إننا سنتوقف يوماً ما. علينا التقدم على الأصدقاء الثلاثة، كما ذكرت. ولا يتعلّق الأمر فقط بالإصلاحات: الإصلاحات ضرورية، ولكن يجب أيضاً إحراز تقدم في صعيد المشاريع. هناك برنامج استثماري واسع، أكرر أنه يمتد على 12 سنة، ويجب تحديد الأولويات، وهذا ليس دور الأسرة الدولية، فهي لن تقوم بذلك عوضاً عن السلطات اللبنانية. لقد علمت أن بعض المشاريع انطلقت وبيدات تحرّج تقدماً. إن إجابة عن السؤال: إن الأسرة الدولية مستعدة لمساعدة النبي شيت في لبنان معدّ لإنتاج

إسرائيل تنشر صورة تدّعي أنها لمصانع لإنتاج صواريخ «حزب الله» في لبنان

بيروت، الشرق الأوسط

نشر المتحدث باسم جيش الاحتلال الإسرائيلي، أفيخاي اردي، صورة يزعم أنها لجمع لإنتاج الصواريخ تابع لـ«حزب الله» في لبنان بمنطقة النبي شيت الواقعة في البقاع، وقال أفيخاي في سلسلة تغريدات عبر حسابه على تويتر: «إن المجمع يعدّ جزءاً من مشروع إنتاج «الصواريخ الدقيقة»، وإن «حزب الله» أقام موقعاً مخصصاً لإنتاج وتحويل الصواريخ إلى «دقيقة» في البقاع اللبناني، قرب بلدة النبي شيت، مشيراً إلى أن «المنشأة أقيمت في السنوات الأخيرة بوصفها موقعاً لإنتاج الوسائل القتالية لاستهداف الدقيق لنحو 10 أمارات، وتقوم إيران بالتزويد بالأمات، الخاصة، والإرشادات للعاملين في الإنتاج، وهي تراقب العمليات في الموقع بشكل دائم. وتابع أن «لهذا الموقع أهمية غلبا لمشروع



الخريطة الاسرائيلية للمجمع المزعوم بمنطقة النبي شيت في لبنان

الصواريخ الدقيقة بالنسبة لـ«حزب الله»، ولذلك يقوم نشاطه (حزب الله) في الأيام الأخيرة بإخلاء معدّات خاصة وغالبية المخمن منه، خوفاً من استهداف المكان، وقد قاموا بنقل المعدّات إلى ممتلكات مدنية في لبنان، ومنها ما هو في العاصمة بيروت.

مدير عام الجمارك لـالتنسيق الأوسط: التهريب توقف بنسبة 70% عبر المعابر غير الشرعية و90% عبر الشرعية
خطة مكافحة التهرب الجمركي انطلقت في لبنان... وتشكيك بالنتائج

بيروت، كارولين عاكوم

لا يتجاوز 15 معبراً معظمها في منطقة الهرمل بينما المعابر الأخرى تستخدم لتهريب المواتني والبشر، وفيما أكد عدم وجود غطاء من أي جهة سياسية لهذه الأعمال لفت إلى أن الضغوط تأتي من بعض السياسيين.

كذلك قال صاهر إن التقديرات حول حجم التهريب، والتي تشير إلى أنها تصل إلى 600 مليون دولار مبالغ فيها، مؤكداً أنه لا يتجاوز 200 مليون دولار. ولفّت إلى أن لبنان يستورد منتجات وبضائع بقيمة 20 مليار دولار سنوياً لكن هناك 51 في المائة معدّة لا تخضع للرسوم الجمركية وذلك وفق القانون.

وأشار صاهر إلى أنه رغم النتائج الإيجابية التي يعلن بموجبه يومياً عن العثور على بضائع مهربة، فإن مديرية الجمارك تعاني من نقص كبير في عدد عناصرها بعدما كان قبل 50 عاماً نحو 2400 عنصر، قائلاً: «تعمل باللحم الحكي» وفيما أكد أن الجمارك تحتاج إلى 10 آلاف عنصر للقيام بالمهام اليوم لا يتجاوز الألف عنصر مؤزعين بين 500 في العمل الإداري واللوجيستي و300 في المرافئ الشرعية وبقية مائة عنصر على المخابر غير الشرعية، مذكراً بدوره الجمارك التي يفترض أن تطوع 835 عنصراً كانوا قد نجحوا في الامتحانات لكنها لا تزال معدّة

دائمة بين الجيش والجمارك، إضافة إلى العمل الدائم عبر أبراج المراقبة، مؤكداً بدوره أن هناك سيطرة على الحدود بنسبة 80 في المائة، خاصة منذ عملية «فجر الجرد»، قبل سنتين، حيث تمكن الجيش من الوصول إلى مواقع لم يكن قد وصلها قبل ذلك. وقالت المصادر إن «المشكلة هي في بعض المعابر الواقعة في المناطق المتاخمة بين لبنان وسوريا وغير المرشمة، إضافة إلى النقص في عدد العناصر، في الوقت الذي أوقفوا فيه التطوع بدل زيادته»، وكان وزير الدفاع إلياس بوعصب قال إن «الهلك 200 مركز حدودي أنشأها الجيش، من 74 من هذه المراكز فيها أبراج متطورة، ويتم العمل على أن تتحول الأبراج الغابطة إلى دوريات بين الأبراج باليات تحوي كاميرات».

ولا ينفي صاهر أن هناك فساداً في مديرية الجمارك، مشيراً إلى أنه عمل على خطة استراتيجية لمكافحة الفساد، إضافة إلى النقص في التوافق على الخطة وللخطوات التي بدأت تظهر نتائجها عبر التدقيق على العمل على هذه الظاهرة بعد اعتبار الموظفين عليها لعشائر السنين ليست مهمة سهلة، وأكد «هذه الخطة تشمل الجميع من دون استثناء»، كاشفاً أنه تمت إحالة 13 موظفاً إلى القضاء هم عشرة عسكريين وثلاثة موظفين إداريين، ووقف العمل بمئات مراحل العمليات الجمركية التي لم يكن هناك مبرر لوجودها.

وعلى الأرض قال أحد أبناء منطقة البقاع لـ«الشرق الأوسط»: